والعلة عند ابن مالك لابدأن تكون هى الموجبة للحكم فى المقيس عليه، لهذا خطأ ابن مالك البصريين فى قولهم : إن علة إعراب المضارعة مشابهته للاسم فى حركاته وسكناته، وإبهامه وتخصصه، فإن هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم وإنما الموجب له قبوله لصيغة واحدة، و معان مختلفة، ولايميزها إلا الإعراب نقول : ما أحسن زيد فيحتمل النفى والتعجب والاستفهام فإن أردت الأول رفعت زيد، أو الثانى نصبته، أو الثالث جررته، فلابد أن تكون هذه العلة هى الموجبة لإعراب المضارع. فإنك تقول : لاتأكل السمك وتشرب اللبن فيحتمل النهى عن كل منهما على انفراده، وعن الجمع بينهما، وعن الأول فقط والثانى مستأنف، ولايبين ذلك إلاّ الإعراب بأن تجزم الثانى أيضاً إن أردت الأول، وتنصبه إن أردت الثّانى - وترفعه إن أردت الثالث [1].

ومن شرط العلة عند ابن مالك أيضاً أن تكون متعدّية لا قاصرة، قال ابن مالك فى شرح التسهيل : عللوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم : لئلا تتوالى أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة، وهذه العلة ضعيفة لأنها قاصرة إذ لايوجد التوالى إلا فى الثلاثى الصحيح وبعض الخماسىّ كانطلق والكثير لاتتوالى فيه، والسكون عام فى الجميع [2].

وابن مالك فى هذا متأثر بابن جنىّ الذى لايؤمن إلاّ بالعلة المتعدية. قال ابن جنّى فى الخصائص ما نصه فى باب « العلة إذا لم تتعد لم تصحّ».

فى إطار عرض ابن مالك لإن المكسورة الهمزة قال ابن مالك :

١٨٣ - وبعدَ ذاتِ الكسرِ تصحبُ الخبر
لامُ ابتداء ، نحو « إِنِّي لَوَزَرْ »

---

(١) السيوطى «الاقتراح» ٦٢ ط حلب ١٣٥٩ هـ.

(٢) السيوطى « همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع » ٥٧/١ تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٢٧هـ.